البشرية، وتخلف القطاع السوق واعتماده الشديد على الاقتصاد الاسرائيلي، فإنه من الممكن ـ إقتصادياً ـ قيام دولة فلسطينية، استناداً إلى عدد من المميزات، منها:

١ ـ ان القوة البشرية هي العامل الحاكم في التنمية، وليس عرض الموارد. وان القوة البشرية الفلسطينية تتمتع بمزايا، تمكنها من أن تبني إقتصاداً متقدماً، إذ ان معدل حملة الدرجات العلمية، إلى مجموع السكان الفلسطينيين، يعادل مثيله في اسرائيل، لكن تعبئة المزايا الخاصة بالقوة البشرية، قاصر الى حد كبير. وفي حالة خلق دولة فلسطينية، فان تعبئة هذه «المزايا» سيدفع التأثير الايجابي للقوة البشرية إلى أبعد مدى.

٢ ـ أن مساحة الضفة والقطاع، يمكن أن تستوعب ما بين ٢ ـ ٣ ملايين نسمة. وتقدر أعداد الفلسطينيين في العالم ما بين ٢,٤ ـ ٢,٩ مليون نسمة، وتصل في بعض التقديرات إلى أربعة ملايين، بما يعني أن الدولة الفلسطينية، على هذه المساحة، يمكن أن تستوعب معظم الفلسطينيين. (دون أن يقف هذا عائقاً، في كل الأحوال، أمام استهداف بناء دولة علمانية، وديمقراطية في كل فلسطين).

٣ ـ ان رأس المال، اللازم للتنمية، في الهياكل الاقتصادية الانتاجية والأساسية، لن يشكل، في أي حال، قيداً على النمو، حيث أن فجوة رأس المال، يمكن تعويضها، عن طريق صناديق التنمية العربية والدولية، بالاضافة إلى سياسة اقتصادية جادة، لتعبئة الفائض الاقتصادي الفلسطيني.

أما من زاوية تكاليف إقامة الدولة، فيقسم الكتاب استثمارات إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، طبقاً للافتراض، إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ استثمارات لخلق مصادر العمالة.

٢ ـ استثمارات للتحديث وتنمية التوطين الحضري.

٣ ـ استثمارات للبنية الأساسية القومية.

ويرى الكتاب، أن هذه الاستثمارات، ينبغي أن توجه إلى أغراض البنية الاقتصادية الجديدة فقط، بل إنها يجب أن تأخذ في الاعتبار، هدف تقوية البنية الاقتصادية الحالية، في الضفة الغربية وقطاع غزة.

●●●● بعد العرض للجوانب السابقة، يقدم الكتاب، في الفصل الرابع، عرضاً مكثفاً لكافة السيناريوهات السياسية، التي قدمت للدولة الفلسطينية.

ويعرض، في البداية، لهذه السيناريوهات، في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٢. ليقدم، بالتفصيل، سيناريو الدولة الديمقراطية الفلسطينية، وسيناريو الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، وسيناريو الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية.

ثم يعرض الكتاب لسيناريوهات الدولة، بعد العام ١٩٧٣، ويركز، بصفة خاصة، على السيناريو الذي قدمه الاستاذ وليد خالدي، في عدد تموز (يوليو) ١٩٧٨، من المجلة الاميركية: شؤون خارجية (فورين أفيرز).

بعد العرض التفصيلي لهذه السيناريوهات، يرى الكتاب أنه، إذا كان ينبغي حل المشكلة الفلسطينية، على قاعدة ضمان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، وفي مقدمتها حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فمن الضروري أن يتوفر سيناريو لهذه الدولة، يتسم بالواقعية والتكامل والشمول.

هذه هي الأفكار الأساسية، التي تناولها الكتاب، ولقد فضلنا أن نعرضها، بشيء من التفصيل، نظراً لأهمية القضية، موضوع الدراسة. ولا شك، أن القضية لا زالت بحاجة إلى إسهامات أخرى، من جانب الباحثين والكتاب العرب، استكمالاً لبعض الجوانب أو معالجة لبعض جوانب القصور.

يبقى أن نشير إلى أن المشرف على الكتاب، قد ذكر، في مقدمته أننا «نرجو أن يكون إسهاماً في ميدان الفكر السياسي العربي العلمي، الذي لا يقنع برفع الشعارات الغامضة، ولا يكتفي بترديد الصياغات المحدودة، إنما يتصدى للمشكلة، بأسلوب علمي دقيق، انطلاقاً من فكر قومي ملتزم». وفي اعتقادنا، أن الكتاب قد استوفى مثل هذه الشروط.